مقابل العضوية في الاتحاد الأوروبي : تركيا مطالبة بأن تصبح غربية 'شكلا وروحا'!

11-6-2003

وفي الحقيقة، ربما تكون عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مسألة وقت فقط. والمطلوب من تركيا أن "تصلح أوضاعها الداخلية وأن تتحول إلى دولة "أوروبية" روحا وشكلا!"، والتعهد بهذه الإصلاحات لن يكون سهلا

وافق قادة دول الإتحاد الأوروبي رسمياً في ديسمبر الماضي على توسيع نطاق اتحادهم عام 2004 من 15 عضواً إلى 25 عضوا في خطوة تاريخية تزيد نطاق واحد من أكثر أندية العالم انغلاقا في وجه الآخرين. كما وضع السياسيون الأوروبيون جدولا زمنيا لانضمام دولتين أخريين، هما بلغاريا ورومانيا للاتحاد بعد ثلاث سنوات. وخلال الشهور التي سبقت القرار الأوروبي في ديسمبر قام رجب طيب أردوغان، زعيم حزب التنمية والعدالة التركي والرئيس الحالي للحكومة التركية، بجولة نشطة في العواصم الأوروبية ليحث زعماءها على تضمين بلاده في خططهم لتوسيع الإتحاد وتحديد موعد واضح للبدء في محادثات دخول الإتحاد.

وقد دعمت واشنطن محاولة انقرة هذه، بل إن الرئيس الأميركي جورج بوش أجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الإتحاد الأوروبي حينها رئيس الوزراء الدانماركي اندرياس فوغ راسموسن للدفاع عن المطلب التركي. لكن بعد جدل واسع، أعلن الإتحاد الأوروبي قراره في قمة كوبنهاغن ليتبين أنه خذل تركيا!. وبدلاً من أن يعرض الأعضاء على تركيا موعدا واضحا، اكتفوا فقط بتقديم وعد بلغة دبلوماسية بأن تركيا إذا ما استوفت ما يدعى بمعايير كوبنهاغن بخصوص حقوق الانسان والديمقراطية مع حلول ديسمبر 2004، فإن محادثات الإنضمام يمكن أن تبدأ "بدون أي تأجيل". ويبدو العديد من ساسة أوروبا الآن مستعدون للاعتراف بتركيا مرشحا رسميا، لكن عندما تصبح أقرب إلى الغرب منها إلى الشرق!. وهذا يعني في نظرهم "احترام أكبر لحقوق الانسان وتقليص لدور العسكر الأتراك في الشئون الحكومية، كما يعني أيضا أن أنقرة مطالبة بإظهار نمو اقتصادي مستديم كافٍ لتقليص طوفان الهجرة التركية التي يخشى الكثيرون من انطلاقها حالما يتم قبولها في الإتحاد الأوروبي".

كما أن بعض قادة أوروبا أعربوا عن مخاوف صريحة بشأن تركيا، وربما كان أشدها وضوحا ما أكده الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان، وهو الرجل المسئول الآن عن صياغة مسودة "دستور أوروبا الموحدة"، في 8 نوفمبر الماضي في حوار مع صحيفة "لوموند"، من أن تركيا ليست دولة أوروبية: "عاصمة تركيا ليست موجودة في أوروبا، و95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا. إن لها ثقافة مختلفة ونهجاً مختلفاً وحياة مختلفة. إنها ليست دولة أوروبية". وأضاف معلنا أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ستعني "نهاية أوروبا". مثل هذه التعليقات توحي بأن الجدل حول قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي يتجاوز البعد الاقتصادي.

ومع ذلك هناك الآن آراء قوية تدافع عن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي. فلتركيا سجل قديم من الولاء للناتو في جزء عنيف وخطر من العالم. كما أن قبول عضوية تركيا سيرسل إشارة قوية من الاتحاد للعالم: إن أوروبا منفتحة على المجتمعات الإسلامية مثل انفتاحها على المجتمعات النصرانية. ويشيرون إلى أن نجاح أوروبا في استيعاب الدول الأفقر منها مثل اليونان والبرتغال واسبانيا دليلا على أن العضوية مصحوبة بالمساعدة الاقتصادية يمكن أن يحرك دورة تسريع النمو الاقتصادي والحد من الهجرة.

إذن، هل يمثل قبول تركيا في الاتحاد حقاً: "نهاية أوروبا" مثلما حذر جيسكار ديستان؟ أم هل سيوفر تواصلاً مطلوباً جداً الآن مع العالم الإسلامي؟ إن لدى تركيا الكثير لتقدمه للاتحاد الأوروبي، والعكس بالعكس. وفي الحقيقة، ربما تكون عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مسألة وقت فقط. والمطلوب من تركيا أن "تصلح أوضاعها الداخلية وأن تتحول إلى دولة "أوروبية" روحا وشكلا!"، والتعهد بهذه الإصلاحات لن يكون سهلا. ربما كان الشيء الوحيد الذي يستطيع أنصار وخصوم عضوية تركيا على السواء الاتفاق عليه هو الموقع. وعلى الرغم من كون تعداد تركيا حاليا كبير بمعايير أعضاء أوروبا الخمسة عشر (25 قريباً)، فإن عددهم يواصل في الارتفاع بسرعة، وحاليا يبلغ تعدادهم 67 مليون نسمة، 5,3 ملايين منهم يعيشون خارج بلادهم، وثلث هؤلاء موجودون في ألمانيا. وفي المقابل يبلغ تعداد سكان ألمانيا وهي الأكبر سكانيا في الاتحاد 83 مليون نسمة، لكنهم يتقلصون 82 ألف نسمة سنويا.

وتبعا لمعاهدة روما التأسيسية للاتحاد الأوروبي، يحق لمواطني أية دولة عضوة أن يتنقلوا بحرية الى أية دولة عضوة أخرى والحصول على الوظائف فيها على قدم المساواة مع مواطني تلك الدولة. بل إن حرية الحركة والعمل هي من بين أهم المبادئ الدستورية للاتحاد. غير أن الاتحاد الأوروبي حينما توسع في السابق تم تأجيل حرية الحركة لمواطني الأعضاء الجدد لمدة سبع سنين لمنع حدوث هجرة شاملة. ومن هنا، إذا ما تم قبول تركيا إلى جانب رومانيا وبلغاريا في عام 2007 فإن مواطنيها قد يحرمون من حرية الهجرة لمدة سبع سنوات حتى عام 2014، وهو العام الذي سيتوقع فيه أن تصبح تركيا الدولة الأكبر سكانيا في كل الاتحاد الأوروبي. وبعيدا عن السياسية والتاريخ والدين، ربما تكون العقبة الرئيسية أمام العضوية التركية في الاتحاد الاوروبي هي اقتصاد البلاد المقلقل

والعقيم وما يتوقع حين تحقيق تركيا لعضويتها من هجرة ملايين الأتراك إلى المانيا وغيرها من الدول الاعضاء بحثاً عن فرص العمل والأجور الأعلى. ولا تزال قوة العمالة التركية زراعية إلى حد كبير: من بين 20 مليون عامل تركي، 35 في المئة يعملون في الزراعة مقابل 25 في المئة في الصناعة و 40 في المئة في الخدمات، وعلى العكس فإن معدل العمالة الزراعية في الاتحاد الاوروبي هي 4 في المئة فقط، وحتى بولندا الدولة الأكثر اعتمادا على الزراعة بين العشرة الجدد في الاتحاد لا يزيد قطاع عمالتها الزراعية عن 19 في المئة.

وتشير التجارب السابقة إلى أن قبول تركيا في الإتحاد سيسرع نزوح العمالة الزراعية عن وظائفهم الحالية في تركيا، فتركيا تقدم مستوى أعلى من الدعم الاقتصادي للقطاع الزراعي أكثر من أي دولة في الاتحاد. حيث إن برامج دعم الزراعة التركية تمثل 3,4 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد مقارنة مع 7,1 في المئة في الإتحاد الأوروبي، ورغم ذلك تبقى المداخيل التي تدرها الزراعة التركية منخفضة وهذا يعني أن دخول تركيا للاتحاد سيطلق موجة نزوح كبيرة للعمال بعيدا عن المزارع. وليس من الواضح بعد ما إذا كان العمال الزراعيون المتمركزون في شرق وجنوب شرق تركيا حاليا سيهاجرون الى اسطنبول فحسب أم أنهم سيتابعون طريقهم الى المانيا.

وعلى الرغم من أن تركيا ستصبح أكبر دولة في الاتحاد الاوروبي سكانا عام 2014 إذا استمرت نسبة التزايد الحالي، فإنها في المقابل ستكون أفقر دولة فيه وبفارق كبير عن غيرها، إذ تقدر منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي عام 2001 بما لا يتجاوز 2100 دولار، أي ما يعادل عشر متوسط نظيره في الإتحاد الأوروبي البالغ 21 الف دولار، كما أثبت الاقتصاد التركي عدم استقراره، فقد تقلص بنسبة ستة في المئة عام 1994 ليعود وينمو بنسبة ستة إلى سبعة في المئة بين 1995 و 1997 ليعود ويتقلص عامي 1999 و 2000، وفي عام 2001 عانت تركيا من أسوأ أزمة اقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية مع تقلص الإقتصاد بنسبة عشرة في المئة وارتفعت معدلات البطالة الرسمية عشرة في المئة أيضا، وفي الحقيقة كان فشل تركيا في خصخصة أو إعادة هيكلة المشاريع الاقتصادية الحكومية هو الذي أسهم في أزمتها الاقتصادية العويصة عامي 2001 و 2002. ثم عاد الاقتصاد ليستقر عام 2002 وهو ما لم يتحقق إلا بعد حصول تركيا على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 16 مليار دولار.

لكن تبقى هناك مؤشرات أمل. فحينما أعادت ايطاليا هيكلة اقتصادها على سبيل المثال وتكاملت مع أوروبا الشمالية أوائل الستينيات، هاجرت أعداد كبيرة من الإيطاليين إلى فرنسا والمانيا وسويسرا في البداية. غير أن موجة الهجرة الايطالية كانت قصيرة الأمد، لأن إيطاليا نجحت في انتاج فرص عمل جديدة للمزارعين السابقين في الشمال وأطلقت مشاريع تنموية كبرى في الجنوب. فهل تستطيع تركيا تحقيق إنجاز مشابه، إيجاد فرص عمل أخرى لمزارعيها ومهاجريها الداخليين عقب تكاملها مع الإتحاد الأوروبي؟.

واليوم، فإن القادة الاتراك، شأن نظرائهم في الإتحاد الأوروبي، منقسمون عمليا حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، فأولئك الذين يريدون الانضمام يقولون إن الاتحاد يجب أن يقبل تركيا لأسباب ثلاثة : دعم أولئك الأتراك الذي يريدون ترسيخ دولة مزدهرة وعلمانية وإرسال اشارة إلى الدول الإسلامية الأخرى بأنها تستطيع فعلاً الإنضمام للإتحاد الأوروبي، وأخيرا تقوية الاقتصاد التركي وتقليص الهجرة. غير أن العديد من القادة الأتراك أقل تحمساً ويؤكدون على أن عضوية الإتحاد الأوروبي لن تكون مرغوبة لهم إلا إذا تفهم الاتحاد حاجة تركيا للابقاء على سياسة متشددة مع الأقلية الكردية وعدم ممارسة ضغوط كبيرة عليها بخصوص قبرص، كما يتخوف الأتراك أيضا من أن يصبحوا العضو الأكثر فقرا في الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يستطيعون فيه أن يركزوا على قيادة العالم الاسلامي بدلا من ذلك.

كما يحتفظ بعض القادة الأتراك أيضا بما يرونه مواقف متعالية تجاههم من جانب أوروبا ويشتكون من أن الإسلام هو السبب الحقيقي لإحجام الاتحاد الأوروبي عن القبول بعضويتهم. وعلى سبيل المثال فقد اشتكى اردوغان مؤخرا على سبيل المثال قائلا: "إن تركيا تنتظر على أبواب الاتحاد الأوروبي من 40 عاماً، لكن دولا لم تتقدم بطلبات الدخول إلا منذ 10 سنوات كادت أن تصبح دولا أعضاء فيها، نعتقد أن علينا تجاوز ذلك وألا ننظر للإتحاد الأوروبي باعتباره ناديا مسيحيا".

واردوغان محق في هذا. فعلى الرغم من أن عامل الدين في أوروبا غالبا ما يتم تجنبه في المناقشات العلنية لقبول عضوية تركيا، فقد أصبح قضية بالغة الحساسية، واليوم هناك 11 إلى 12 مليون مسلم في أوروبا. بينهم 5 ملايين في فرنسا و 3 ملايين في المانيا ومليونان في المملكة المتحدة ومليون في ايطاليا. وهذه الأرقام إلى جانب المشكلات المحيطة باندماج المسلمين في هذه الدول وبروز قضية الجهاد الإسلامي في أوروبا وغيرها واكتشاف خلايا متعاطفة مع التيارات الجهادية في كل القارة الأوروبية، قد جعل من الموضوع أكثر حساسية.